

تقرير إخباري ... الإعلان عن حركة لـ "الديمقراطيين المغاربة" يهز الأحزاب

21-01-2008
الرباط - "الخليج":

خلفت المبادرة التي أطلقتها فعاليات مغربية من مشارب مختلفة، وهي "من أجل حركة لكل الديمقراطيين المغاربة"، ردود فعل قوية ومتوجسة، خصوصا في صفوف الأحزاب اليسارية التي تتخوف من أن تكون الخطوة إعادة إنتاج لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في الستينات لمواجهة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي كان أشرس خصم سياسي للحكم، وأظهر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حساسية مفردة تجاه المبادرة، خصوصا أنها مرتبطة حسب قول فؤاد عالي الهمة كاتب الدولة السابق المنتدب في الداخلية، وصديق الملك محمد السادس، والذي يقود حاليا كتلا برلمانيا يتكون من 36 عضواً، والذي يصفه الحزب بالواقف السياسي الجديد الذي من شأنه أن يهدد الانتقال الديمقراطي.

وخصصت صحيفة "الاتحاد الاشتراكي" لسان الحزب، ملفاً لإبراز الدوافع السياسية للمبادرة، واعتبرت أنه من حيث البرنامج، فإن الحركة التي تعتبر نفسها في موقع المنتصر للقيم الديمقراطية يمكن سؤالها عن رؤيتها وبرنامجها لتحديث الواقع السياسي في المغرب، وموقفها من الإصلاحات الدستورية، ومن صلاحيات الوزير الأول (رئيس الوزراء)، إلى غيرها من مواقف المفروض أن يعلن عنها أي حزب وأية حركة وهي تطرح برنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وتساءلت الصحيفة كيف يمكن لهذه الحركة أن تُشطب على كل التراكمات الحزبية في مجال التأطير، لتُقدم نفسها وكأنها البديل المنتظر الذي سيعبئ كل الديمقراطيين، بدعوى تراجع النخب بكل مشاربها ومواقعها عن المساهمة في المهام التأطيرية. أي تأطير تتحدث عنه الحركة، هل الذي يحركه العامل وأعوان السلطة، أم السياسي بامتداداته الفكرية والثقافية داخل المجتمع؟ وشبهت الصحيفة ما حدث بأنه استنساخ للتجربة التونسية بإدماج محسوبين على اليسار في الحزب الذي أنشأه الرئيس التونسي زين العابدين بن علي على أنقاض الحزب الدستوري، فقد ضمت التجربة التونسية دستوريين ويساريين لتكوين التجمع الديمقراطي التونسي، والثلة المغربية اليوم تضم هي الأخرى وجوهاً من مشارب وأفاق مختلفة، لكن إذا كانت تونس في حاجة إلى حزب الرئيس، كما الحال في مصر، فإن الملكية في المغرب ليست محتاجة لأي حزب وقد تكون لتونس ومصر مبرراتهما، باعتبار أن الأمر يتعلق بالانتخابات الرئاسية، أما في المغرب، فالأمر مختلف والجدير بالقول أن تكوين الحركات والأحزاب والمنظمات ينبغي أن يعتمد على الذات وعلى المشروع المجتمعي، وليس على سلطتي الإدارة والمال، كما يتضح من إنشاء الحركة الجديدة.

وقال المعتقل السياسي اليساري السابق وأحد مؤسسي "حركة لكل الديمقراطيين" صلاح الوديع، إن المبادرة لا تتعلق بتأسيس حزب جديد، و"عكس التخوفات التي يمكن أن تطرحها المبادرة، ربما يكون في استشعار ضرورة توحيد الديمقراطيين ما يشجع على تشكيل تقاطبات سياسية كبرى، ويحد من مسارات البلقنة، وإذا حدث ذلك فهو نجاح للمقصد"، وأضاف أن فعاليات عديدة مشاركة في المبادرة تنتمي إلى أحزاب سياسية قائمة في الطيف السياسي الوطني، وما زالت تحتفظ بهذا الانتماء. وقال الوديع لـ "الخليج" إن الأمر يتعلق بوعي حاد لدى المشاركين بضرورة رد الاعتبار للعمل السياسي واسترجاع الثقة فيه. وأوضح أن المشاركين في هذه المبادرة يحملون هاجس الحرص على "الحفاظ على المكتسبات التي راكمها المغرب في السنوات الأخيرة، والتقدم بعزم وثقة على طريق جيل جديد من الإصلاحات، وقال إن النهوض بهذه التحديات، في نظر المشاركين، يفترض انطلاق حركة واسعة تسع جميع الديمقراطيين"، و"الخاصية الأخرى للمبادرة هي اختيار خطاب الواقعية مسلحا وسياسة القرب من المواطنين أسلوباً".

واعتبر الوديع أن "صحوة" من هذا النوع ضرورة للنخب المنضوية في الأحزاب القائمة، وللنخب التي ابتعدت بهذا القدر أو ذاك عن الاهتمام بالشأن العام. ورأى أن "نتائج الانتخابات الأخيرة عكست، ضمن ما عكسته، ابتعاد الناخبين عن المساهمة في الشأن العام، بسبب ما لمسوه لدى النخبة الحزبية من عجز عن إدارة حياتها الداخلية، وعن اختيار أجود العناصر، بما يؤهلها للعب دور التأطير الضروري الذي يجب أن يضطلع به كل حزب يريد أن يكون له حضور وكلمة وأثر في الحياة السياسية، أي الإسهام في صنع مصير بلده".

ونفى صلاح الوديع أي ارتباط للمبادرة بالكتل البرلمانية الذي يقوده فؤاد عالي الهمة، وقال إن "المشروع لم ينطلق من قبة البرلمان، بل من واقع المغرب، وإذا كان هناك تماثل في الرؤى بالنسبة لأي فريق برلماني أو لأي ممثل للأمة فذلك تشريف للمبادرة